مقاطعة البضائع الاسرائيلية ... لماذا لم تنجح الى اللحظة؟

رام الله / تحقيق ابراهيم ابو كامش:

تزداد وتيرة الدعوة لمقاطعة البضائع الاسرائيلية كلما اشتدت حالة الصراع واتسعت دائرة العدوان على شعبنا ومقدرته، لطالما أن الجبهة الاقتصادية تعتبر من اكثر جبهات المقاومة شحونة وأهمية إذا ما احسنت إدارتها في سبيل تحرير الاقتصاد الوطني من التبعية والإلحاق، وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة تحت مظلة الحماية الرسمية والشعبية للمنتجات الوطنية.

ومن الملاحظ أن هذه الدعوات المتكررة للمقاطعة، سرعان ما تخبو وتختفي دون أن تحدث التراكم المتوقع منها، لتعود مجدداً للظهور وتطالب المستهلك دون غيره بتنفيذ المقاطعة. بينما يستأثر أصحاب النفوذ ورأس المال والمسؤولون من صناعيين بوكالاتهم التجارية للمنتجات الاسرائيلية التي اغرقوا بها السوق بالبضائع والسلع الفاسدة منها والصالحة،. فيما يقوم بعض التجار بتسويق المحاصيل الزراعية الاسرائيلية في أسواقنا ويصدرونها للأسواق العربية بشهادات منشأ فلسطينية.

لذا فإن نجاح قرار المقاطعة يصطدم بسلسلة طويلة من التناقضات الذاتية والعبات ، والتي لو تم التغلب عليها عبر تكاملية الادوار لحولت الاحتلال إلى مشروع خاسر على اقل تقدير اقتصادياً.

تحويل الاحتلال لمشروع خاسر

من جانبه دعا رئيس لجنة الموازنة والشؤون المالية في المجلس التشريعي د. سعدي الكرنز إلى تحويل الاحتلال لمشروع خاسر، لا سيما ان الصناعة الوطنية قادرة على كل احتياجاتنا التموينية والغذائية، داعياً إلى دعم قرار المقاطعة بقرار رسمي معلن من قبل السلطة الوطنية ومنع توريد منتجات إسرائيلية ذات بديل وطني.

وأكد أن الوكالات التجارية للمنتجات الاسرائيلية تلحق ضرراً بالمنتج الوطني والاقتصاد المحلي حيث أن نسبة ما نستورده من اسرائيل تبلغ أضعاف ما كنا نصدره لها سابقاً، وفي ظل الانتفاضة فإن صادراتنا إلى إسرائيل انخفضت إلى الصفر. كما حث أصحاب المصانع إلى إلغاء وكالاتهم التجارية، وإخضاع مصانعهم للرقابة من اجل ضمان جودة المنتج وتطويره وقال لولا قرار المقاطعة لما استطاع القطاع الصناعي الصمود في وجه الإجراءات العدوانية الاسرائيلية. حيث تضاعفت مبيعاته عما كانت عليه قبل الانتفاضة. وازدادت حصتها في السوق الفلسطينية وبخاصة قطاع الصناعات الغذائية والدوائية والكيميائية.

أما فيما يخص الصناعات الاستراتيجية فقد ذكر أنها تشكل ثلث الواردات السنوية من إسرائيل رغم أنها غير منتجة لها (النفط، الغاز، الكهرباء، الأسمنت والحديد) وقال يجب أن تعامل بنفس القدر إذ أن ٤٣٪ من مصروفات الأسرة الفلسطينية تصرف على الغذاء والمواد التموينية الأساسية، وفي الوقت نفسه يتوجب علينا أن نبني تدريجيا محطات توليد الطاقة الكهربائية وان نستثمر في الغاز الفلسطيني والسعي لاستيراد مشتقات البترول من الدول العربية.

ودعا وسائل الإعلام للكشف عن المسؤولين أصحاب الوكالات التجارية «إن وجدوا» لمحاسبتهم، والكشف عن مروجي الإشاعات –دون الاشارة باصبع الاتهام للذين يقومون بذلك– تمهيداً لتعريتهم أمام الشارع.

مافيا فلسطينية إسرائيلية

كشف رئيس جهاز الإحصاء المركزي الفلسطينية د. حسن أبو لبدة عن وجود شبكة مافيا فلسطينية إسرائيلية لإغراق السوق الفلسطينية بالمنتجات الإسرائيلية الفاسدة التي تم سحبها من السوق الاسرائيلية لأغراض الائتلاف ويعاد تغليفها في المستوطنات ومن ثم تصديرها لأسواقنا.

وبالرغم من تأكيداته على أهمية المقاطعة والتي تستحق المراجعة والتقييم إلا انه يرى أن معظم شعارات المرحلة الحالية اتسمت بالعاطفية ولم تعتمد على دراسات حقيقية تستطيع أن توفر نوعاً من الاستشراف حول البدائل الممكنة والوسائل المتاحة والآليات المطلوبة حتى تكون قرارات المقاطعة متزنة وحكيمة.

وأضاف قائلا: في الوقت الذي نطالب فيه بالمقاطعة يجب أن تكون هناك دعوة صريحة ومباشرة لإعطاء أولوية مطلقة للمنتج الوطني على حساب أي منتج أجنبي، وتوفير الحماية للمنتج الوطني عبر سوق غير مفتوحة ومباحة وغير مقننة للمنتجات الإسرائيلية. وبين ان العامل الغائب في موضوع المقاطعة هو عدم العمل على تغيير السلوك الاستهلاكي وانعدام العمل الحقيقي على تحسين صورة المنتج الوطني وزيادة قدرته التنافسية.

ولم يستبعد د. أبو لبدة امتلاك بعض المسؤولين لوكالات تجارية، وبين أن المشكلة الأهم ليست بامتلاك بعض المسؤولين وكالات تجارية بقدر أن المقاطعة لن تنجح على المدى البعيد ما لم يقتنع المواطن بها.

كما دعا أبو لبده الى تقديم كل من يقوم بتزوير شهادة منشأ ويخالف القانون للمحاكمة، وعلى الوزارات المختصة اتخاذ أقصى الإجراءات ضدهم وان لم تتم، فإن ذلك يدل على وجود متواطئين معهم.

نجاح المقاطعة مرهون بمشروع تنموي

وقال الباحث الاقتصادي د. عادل سمارة أن نجاح المقاطعة مرهون بمشروع اقتصادي تنموي غير متوفر لدى السلطة والحركة الوطنية، فالسلطة اعتمدت السوق المفتوحة لكل المنتجات الأجنبية والإسرائيلية، والتجار ينفذون بينما ينعدم الوعي الاستهلاكي لدى المواطن.

وقال بما أن السلطة تؤمن بالتطبيع فلا مجال لدخولها في مشروع المقاطعة، إلا إذا تبلور موقف لدى فصائل الحركة الوطنية باعتبار المقاطعة مشروعها السياسي المجتمعي على الأقل في هذه الفترة. وبمجرد التفكير في المقاطعة علينا أن نطرح مشروعاً اقتصادياً تنموياً بديلاً ما يتطلب ثقافة تنموية وحركة جماهيرية هدفها توعية المواطن.

تعزيز صمود المنشآت الاقتصادية

وأكد رئيس غرفة تجارة وصناعة رام الله والبيرة محمد أمين: أن نجاح المقاطعة منوط بتعزيز وعي المواطن وأهمية التوجه نحو استهلاك المنتج الوطني، وقال: إن عملية التنمية الاقتصادية تحتاج إلى توفير ظروف سياسية وأمنية مستقرة، وفي ظل غيابها بفعل العدوان الإسرائيلي، نرى إن الأولوية تتجه نحو التركيز على تعزيز صمود المؤسسات والمنشآت الاقتصادية وتأمين وسائل الدعم والإسناد لها من خلال تعزيز مقدرة الصناعة الوطنية على تسويق منتجاتها وحمايتها في السوق المحلية.

وقلل أمين من أهمية عدد الوكالات التجارية الاسرائيلية في السوق الفلسطينية وأصحابها على مختلف تشكيلاتهم، حيث قال: ما زالت إسرائيل قوة احتلال تعمل على احتكار أسواقنا ونهب ثرواتنا، وان بقاء اعتمادنا على السوق أو الموردين الإسرائيليين أمر غير مقبول، حيث بلغت حالة الارتباط بالسوق الإسرائيلية قمتها، إذ تم استيراد ما نسبته ٩٠٪ من إسرائيل أو عبرها.

وتساءل: لماذا نحن مضطرون لاستيراد ما قيمته ٤٠٥,٩٩٥,٢٥ مليون دولار نفط وغاز وبترول من إسرائيل سنوياً رغم أنها دولة غير منتجة لهذه السلع؟! ولماذا لا يتم البحث عن بدائل للسلع الإستراتيجية كالحديد والغاز الطبيعي والكهرباء والبترول والتي تشكل ما يزيد على ٢٥٪ من حجم استيرادنا من إسرائيل؟.

وأكد أن الأولوية في المقاطعة يجب أن تتركز على منتجات المستوطنات وعلى ضرورة أن تتم المقاطعة في إطار التوجه الشعبي، بحيث يصبح لدى الناس قيم وأنماط جديد تجاه المنتجات الاسرائيلية على أنها منتجات عدو يستوجب محاربتها على المستويين الوطني والشعبي.

المقاطعة لم تصل مرحلة النضوج

واعتبر رئيس هيئة الصناعات الغذائية المهندس مازن سنقرط، ان طرح المقاطعة جلياً مسألة في غاية الحساسية واستثنائية، وان صدور دعوة رسمية لها سيقر بان السلطة تدعو إلى استنزاف الطاقات الاقتصادية الإسرائيلية بما يعني ذلك من نقض للاتفاقيات الموقعة.

وقال إن أي خدش للعلاقة الاقتصادية بين الطرفين –حتى لو كان اعلامياً – من شأنه أن يخلق جواً من الفوضى الاقتصادية داخل إسرائيل التي قد تنعكس إيجاباً بما يخدم المصلحة الوطنية الفلسطينية. وان استنزاف الاقتصاد الإسرائيلي من الداخل عبر العمل على تقليل الطوق الاقتصادي أو الانفكاك التدريجي ستكون له إيجابياته وسلبياته كون اقتصادنا ما زال ناشئاً ومعابرنا ما زالت خارج سيطرتنا وبالتالي ستكون الفاتورة غالية الثمن وسيتم تسديدها حسب إفرازات أعباء الانتفاضة والمقاطعة

التتمة ص٦

صدر حديثاً

إعداد راقية أبو غوش

الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الانسان والبيئة (القانون) المرأة العاملة في فلسطين بين نصوص قانون العمل الفلسطيني والواقع. القدس: القانون، ٢٠٠٢.

تتعرض الدراسة للحقوق الخاصة بالمرأة العاملة في الاتفاقيات الدولية والعربية، ومقارنتها بما تم اقراره من حقوق في قانون العمل الفلسطيني رقم (٧) لسنة ٢٠٠٠، وذلك للوصول إلى معرفة حجم الحقوق التي أعطيت للمرأة العاملة في هذا القانون.

قسمت الدراسة إلى فصلين رئيسيين، يتعرض الفصل الأول للأحكام المتعلقة بحقوق المرأة العاملة، سواء الحقوق التي تبناها قانون العمل الفلسطيني أو الحقوق التي تضمنتها اتفاقيات العمل الدولية والعربية، ويتضمن مبحثين رئيسيين: يتناول المبحث الأول الأحكام الواردة في قانون العمل الفلسطيني بخصوص المرأة العاملة. بينما يتناول المبحث الثاني الحقوق التي ضمنتها اتفاقيات العمل الدولية والعربية للمرأة العاملة.

يتطرق الفصل الثاني لأوجه الاختلاف بين ما جاء به قانون العمل الفلسطيني رقم ٧ لسنة ٢٠٠٠ من أحكام متعلقة بالمرأة العاملة من جهة، وما جاءت به اتفاقيات العمل الدولية والعربية من أحكام في ذات النطاق من جهة أخرى، وذلك في مبحثين رئيسيين، الأول يبرز جوانب الاختلاف بين القانون المذكور والاتفاقيات الدولية، والثاني يبرز جوانب الاختلاف بين القانون واتفاقيات العمل العربية.

قدمت في الدراسة التوصيات التالية: ١–ضرورة مراقبة تطبيق قانون العمل الفلسطيني في مواقع العمل المختلفة. ٢– تكثيف دورات التوعية والتثقيف للعاملات في قانون العمل. ٣–ضرورة تحفيز النساء وتقديم التسهيلات لهن للمشاركة في اللجان العمالية في مواقع العمل، وفي النقابات. ٤–تعزيز ورفع مستوى الوعي المجتمعي بأهمية مشاركة المرأة في العملية الانتاجية. ٥–نشر الوعي الرافض للتمييز على أساس الجنس، وتعزيز مبدأ المساواة بين أفراد المجتمع. ٦– الالتزام بحق المنافسة الحرة وتكافؤ الفرص في جميع الوظائف والمهن.

إياد دويكات ... (وأخرون)، تحرير إياد البرغوثي، علي خليل حمد حقوق الإنسان في مناهج التعليم الديني العالي في فلسطين. رام الله: مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان، ٢٠٠٣.

تجيء هذه الدراسة حول »مناهج التعليم الديني العالي في فلسطين«، لتعالج محتوى المقررات التعليمية في الجامعات والمعاهد العليا في فلسطين، بما يشتمل عليه هذا المحتوى من معارف وقيم واتجاهات، من أجل أن يتبين مدى تفاعل هذا المحتوى مع حقوق الانسان، وذلك بالاستفادة من المواثيق الدولية ذات الصلة، وبوجه خاص منها: الاعلان العالمي لحقوق الانسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وإعلان القاهرة لحقوق الانسان في الإسلام.

اشتملت الدراسة على المحاور التالية: ١– حرية التعبير في مناهج التعليم الديني العالي. ٢–الآخر في مناهج التعليم الديني العالي. ٣– مكانة المرأة ودورها في مناهج التعليم الديني العالي. ٤–المجتمع المدني في مناهج التعليم الديني العالي. ٥– النظام التشريعي في مناهج التعليم الديني العالي. ٦– القضاء في مناهج التعليم العالي.

بينت الدراسة مدى واسعا من التباين بين مختلف الجامعات والمقررات، في ١– الموضوعات كيفا وكما ٢– أساليب التدريس بين التلقين وتشجيع أسلوب البحث وحل المشكلات ٣– التوجهات الاجتهادية بين أخذ الظروف بعين الاعتبار في فهم النصوص وتطبيقها، وعزل النصوص عن مختلف السياقات ذات الصلة ٤ــ التوجهات نحو حقوق الإنسان في محاورها المختلفة.

غازي الصوراني محاضرات في التنمية والمقاومة. بيرزيت: جامعة بيرزيت، برنامج دراسات التنمية، ٢٠٠٣.

يضم هذا الكتاب مجموعة من المقالات والمداخلات، التي تعبر عن الهم الفلسطيني بتحليل متعمق. ويضم الكتاب معالجات لقضايا ذات طابع تنموي، تتراوح بين وصف وتحليل للواقع الفلسطيني مدللا عليه باحصائيات وبيانات رسمية وأخرى ذاتية، ومعالجات لأطر فكرية تربط وتفكك عناصر العلاقة بين التنمية والمقاومة. كما تتطرق المقالات إلى دور النساء الفلسطينيات والقوى السياسية. وتعالج أيضا الوضع الراهن للاقتصاد الفلسطيني بين السوق والسلطة والاجراءات الاسرائيلية، ويقدم توصيات في هذا المجال،

كما يربط بين الوضع الفلسطيني والدولي في ظل العولمة وبعد أحداث ١١ أيلول في الولايات المتحدة.

اشتملت الدراسة على خمس محاضرات كالتالي:

١– المجتمع الفلسطيني في انتفاضة الأقصى – رصد للواقع واستشراف للمستقبل.

٢– التنمية والمقاومة بين التناقض والتكامل.

٣– المرأة الفلسطينية ودورها في التاريخ الحديث والمعاصر.

٤– دور القوى والجماهير الفلسطينية في مجابهة تحديات الحاضر والمستقبل.

٥– الأوضاع الفلسطينية في ظل الانتفاضة الثانية والعلاقات الدولية وآفاقها بعد أحداث نيويورك.

٦– الواقع الراهن للاقتصاد الفلسطيني وآفاقه المستقبلية.

٧– العولمة وطبيعة الأزمات السياسية–الاقتصادية–الاجتماعية في الوطن العربي وآفاق المستقبل.